

جامعة دمشق «ستعاقب» طلاب الفيسبوك الشيخ «الوطن»: لم تعتمد بعد وأرسلت للكلية لبيان الرأي

فادي بك الشريف

ولكن لم تعتمد حتى تاريخه من مجلس جامعة دمشق وأيضاً تحتاج إلى اعتماد من مجلس التعليم العالي بإقرارها وتصبح سارية المفعول، مؤكداً أنه تم تشكيل لجنة درست الموضوع من مختلف جوانبه، كما تم إرسال المقترحات إلى عمادات الكليات بجامعة دمشق لبيان الرأي واعتماد آلية نهائية حول العقوبات بحق المخالفات المرتكبة. ولف الشيخ إلى ضرورة تماشي العقوبات المقترحة مع قانون تنظيم الجامعات واللوائح التنفيذية، نافية ما أشع عن اعتماد العقوبات الجديدة وإنما ما تزال قيد الدراسة حتى تاريخه وستناقش في اجتماعات مجلس الجامعة قريباً وبحضور عمداء الكليات مشيراً إلى أن لجنة الانضباط تنتظر في كل حالة من الحالات على حدة وكانت تجتهد في اتخاذ العقوبات حسب توصيفها وثبوت وقوعها وذلك بعد متابعة الموضوع وعدم ظلم أحد من الطلاب. كما ذكر الشيخ أنه ورد إلى رئاسة الجامعة العديد من الحالات التي تمت متابعتها عن طريق لجنة الانضباط، مشدداً على أن الجامعة ترفض أي إساءة من الطلاب بحق أساتذتهم ونشر الأخبار الكاذبة والمغلوبة عن المقررات الدراسية والامتحانات، كما أنها لا تقبل أي ظلم يقع بحق الطلاب في مختلف الكليات مؤكداً أنها لن تعتمد هذه العقوبات إلا بعد استكمال الدراسة بشكل نهائي.

كشف أمين جامعة دمشق مازن الشيخ في تصريح خاص لـ«الوطن» عن نظام انضباط مقترح وعقوبات جديدة يدرس تطبيقها على الطلاب الذين يسيئون لأستاذ المقرر وإلى الكلية التي يدرسون فيها على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وذلك عبر نشر الأخبار الكاذبة أو الإساءة إلى الأساتذة، حيث يأتي ذلك بعد أن تكررت حالات الإساءة الأمر الذي تطلب ضبط الموضوع بشكل أكبر واتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالفين والمسيئين منوهاً بأن الأمر ينطبق على أي أستاذ يسيء إلى الجامعة وإلى طلابها على حد سواء، مؤكداً أن لجنة الانضباط هي التي تنتظر في الحالات الواردة إليها وتتخذ الإجراءات اللازمة حيالها. وبين الشيخ أن من ضمن العقوبات المقترحة الفصل لمدة أسبوع إضافية إلى الإذار بحق الطالب الذي يسيء للجامعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والفصل لمدة ٣ أشهر نتيجة الإساءة للأساتذة والكلية، وعلامة الصفر والإنذار بسبب الشغب وشطب الاسم والرقم، والفصل النهائي لمخالفة أنظمة السكن، والصفر والحرمات من التقدم لامتحان اللغة مدة ستة بحق الطلاب الذين يكتبون اسماً آخر. وأوضح أمين جامعة دمشق أن العقوبات المقترحة تمت دراستها وأقرت من مجلس شؤون الطلاب،

هلق عرفت ليش
زهير بن أبي سلمى قال
(سئمت تكاليف الحياة)

شعر



رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب: لا نعلم ماذا تفعل الوزارة ولم تجربنا بأي نشاط لها

رغم نفي حيدر.. اللجنة تعرض وثائق وموافقات ممنوحة منه للجان تسيء لعمل المصالحات

محمد منار حميجو

قال رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب خير الدين السيد: لا يوجد أي تعاون بين اللجنة ووزارة الدولة لشؤون المصالحة وأنه لم تستجب ولم تجربنا بأي نشاط لها، مؤكداً أن اللجنة وضعت جدول عمل مع الوزارة وتم عقد اجتماع مع وزيرها على حيدر لتنفيذه. وعقدت لجنة المصالحة اجتماعاً كان من المقرر أن يحضره الوزير حيدر إلا أنه تغيب عنه نتيجة ظنه أن الاجتماع يوم الأربعاء وليس يوم الإثنين إضافة إلى أنه كان يقوم بجولة حكومية في ريف حماة على حد قوله أثناء تواصل اللجنة معه لبيان أسباب عدم حضوره. وعرضت اللجنة أثناء الاجتماع العديد من الوثائق المتعلقة بمنح وزير المصالحة لبطاقات وموافقات للجان تسيء لعمل المصالحات رغم نفي حيدر منح الوزارة أي بطاقة لأي جهة. وأعلن السيد أن اللجنة أرسلت الوزير حيدر لبيان وضع البطاقات التي تمنحها لبعض الأشخاص والمكاتب التي تتحدث باسم الوزارة فكان الجواب أنه لم يمنح أي بطاقة ولا يوجد مكاتب تتحدث باسمها، مؤكداً أن الواقع غير ذلك تماماً. وأضاف السيد: في طرطوس أحد الشباب يعمل في المصالحات أخبرني أنه تكلف بشكل رسمي من وزارة المصالحة كرئيس لجنة المصالحة في طرطوس فطلبت منه أن يبرز التكاليف فبين أنه حصل على موافقة من أحد الأشخاص وهي مثلية بكميات شوهه وصدق وزير الدولة لشؤون المصالحة. وأكد السيد أن هذا الشخص الذي يمنح الموافقات لها باعتبار أن العمل يجب أن يكون ضمن إطار الدولة والعمل المؤسساتي.



حيدر يتغيب ويبرر:
كنت أظن الاجتماع يوم
الأربعاء
رئيس لجنة مصالحة
طرطوس شاب يعمل في
المنظمات

تحت أنظارنا وسنحاسبك على كل مخالفة للقانون. فرد السيد عليه بقوله: كيف ستكون مشرفين ورفقاء على عملها ونحن لا نعلم ماذا تفعل وما هي النشاطات التي تقوم بها، مؤكداً أنه يجب أن تكون على اطلاع في صورة عمله. وأكد عضو آخر أن الوزارة ومنذ الاجتماع الأول أثبتت أنها عاجزة عن تقديم حلول لمشكلة المظالم المستبثة للمصالحات. تعذر على الوطن التواصل مع وزير المصالحة علي حيدر رغم محاولتها المتكررة، لتتوضح ما ورد في المادة حول حقيقة ما طرح في لجنة المصالحة عن الوثائق والموافقات.

وقال السيد: إن اللجنة أحييت أن تستوضح من الوزير حيدر عن هذه الوثائق التي طرحناها لفهم الموضوع وقد يكون لديه توضيحات لذلك، كاشفاً أن اللجنة طلبت رسمياً إلغاء كل المظالم المسببة للمصالحة فكان الجواب أن كل الأمور ملغية إلا أن المفاجأة أنها موجودة. من جهته دعا أعضاء اللجنة إلى تحديد موعد جديد مع الوزير حيدر لبيان وضع هذه الوثائق التي تم طرحها في اللجنة فقال أحد الأعضاء: إنه يجب أن نواصل الرسالة إلى وزارة المصالحة نحن لسنا شرعاء معها في عمل المصالحة بل رقباء ومشرفون على عملها وذلك لإيصال الرسالة له أنك

وأبرز السيد وثيقة أخرى تتضمن: السيد وزير المصالحة المحترم أرجو الموافقة على فتح مكاتب للمبادرة الوطنية الأهلية للمصالحات في المحافظات لتتمكن من العمل لتحقيق المصالحات الوطنية، مضافاً: كان جواب الوزير لا مانع من تأمين مقر لكل لجنة فرعية من اللجان وفق الأنظمة والقوانين وعلى حساب المبادرة. وأكد السيد أنه في حال كان هؤلاء الذين حصلوا على تلك الموافقات يعملون بشكل صحيح فلا يجب على الوزارة أن تنكر هذه الموافقات التي تمنحها لها باعتبار أن العمل يجب أن يكون ضمن إطار الدولة والعمل المؤسساتي.

رؤية وزارة الإدارة المحلية عن مشروع قياس الأداء الإداري على طاولة الحكومة

الوطن

التي يقوم بتنفيذها كادر متميز بكل المقاييس والمعايير وفي كل المفاصل الإدارية. وأشار مخلوف إلى أهمية المشروعات التنموية المحلية التي يتم تنفيذها لتنمية المجتمعات المحلية وخاصة برنامج «مشروع» الذي ينفذ بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية كما أوضح أهمية مراكز خدمة المواطن التي تحظى برعاية كريمة من السيد الرئيس وكانت بدايتها دمشق وانتشرت بشكل أفضى على مستوى المحافظات للمساهمة في تبسيط الإجراءات منوهاً أنها لن تقتصر على مدن مراكز المحافظات بل ستشمل الوحدات الإدارية في كل المحافظات، كما بين السيد الوزير أنه بهدف زيادة الإيرادات المالية لتلك الوحدات لتتمكن من تنفيذ مشاريعها الخدمية والتنموية يتم حالياً العمل على إعادة النظر بالاستثمارات القائمة لتكون قيمة الاستثمار وسيلة مساعدة لتمكين الوحدات الإدارية من تحقيق تميزها المحلي، إضافة لتعديل القانون المالي الخاص بها لزيادة إيراداتها. بدوره أكد مدير المعهد الوطني للإدارة العامة أهمية الزيارة كونها تتيح الفرصة لطلاب المعهد للتعرض على واقع عمل الوزارة والأطلاع على التشريعات الخاصة بعملها وخاصة قانون الإدارة المحلية، والصعوبات التي تعترض تطبيقه وكيفية تجاوزها متمنياً أن تساهم هذه الزيارة بدعم معلومات الطلاب النظرية بالخبرة العملية.

بين وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أن الوزارة والجهات التابعة لها قامت برفع رؤيتها عن المشروع الوطني لقياس الأداء الإداري للجهات العامة إلى رئاسة مجلس الوزراء. وأكد مخلوف خلال لقائه وفد المعهد الوطني للإدارة العامة أهمية المشروع الذي أطلقه رئيس الجمهورية بشان الأسد للمساهمة في تحسين الأداء وضبط الهيكل الإداري والوظيفي ومكافحة الفساد، مشدداً على ضرورة تضام جهود الجميع لاتخاذ الخطوات المطلوبة لتطبيق المشروع بغية تطوير عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية، ودعم الشفافية من خلال الاستجابة لتطلعات المواطن وتلبية استحقاقات المصلحة العامة ومكافحة الفساد الإداري. وتضمن الوزير أن يكون طلاب المعهد الوطني للإدارة جزءاً من هذا المشروع الذي سيعكس تطبيقه على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وخاصة أن سورية تشهد مرحلة تعافٍ يتزامن مع انتصارات الجيش العربي السوري في ظل القيادة الحكيمة للرئيس الأسد بما يهدد مرحلة إعادة الإعمار والبناء وعودة الحياة الطبيعية، لافتاً إلى الدور المهم الذي تقوم به الوزارة في إدارة ملفات المصالحات الوطنية والإغاثة وإعادة الإعمار. وخلال اللقاء عرض مخلوف مفاصل ومهام وزارة الإدارة المحلية والبيئة والجهات التابعة لها (المدن والمناطق الصناعية، المديرية العامة للمصالح العقارية، شركات النقل الداخلي...)

محافظ طرطوس:

المطار بانتظار اعتماده مركزياً

طرطوس - الوطن

السويداء - عبيد صيموعة

أكد محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي أن المحافظة أنجزت كل الموافقات اللازمة لإنشاء مطار مدني وابتظار اعتماده مركزياً وهذا مرتبط بأولويات العمل الحكومي. وبين أبو سعدي أن الإصلاح الإداري هو أفعال تمارس على الأرض حيث أحدثت بالمحافظة عدة مراكز خدمة ونسعى ليكون لدينا حكومة إلكترونية حقيقية إضافة إلى إحداث مكاتب للشهداء والجرحي بالمناطق والعمل جارٍ لوضع مشروع البطاقة الذكية قيد التنفيذ، منوهاً إلى وجود لجنة خاصة لورشه عمل حول المخطط التنظيمي ونظام البناء ومنطقة المخالفات يشترك فيها المجتمع المحلي، موضحاً أن مشكلة الوجهة الشرقية للكونرنيش البحري ليست تنظيمية إنما تتعلق باتفاق المالكين والحل أن يقوموا بتفويض محكم يفضل عن الحقوق المتنازع عليها ومعالجة الاعتراضات الناتجة. وأكد أبو سعدي في الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظة طرطوس أن مشكلة الصرف الصحي تحتاج الكثير للوصول إلى بيئة جيدة وستشهد الفترة القادمة دعماً كبيراً لهذا الموضوع المكلف موضحاً أن حالات الغرق التي حدثت بالمحافظة تتعلق بالتيارات البحرية وتم اتخاذ قرار بفرض وجود منقذ في كل مجمع سياحي تحت طائلة الغرامة.

إحالة أصحاب ٩٠ «كازية» على القضاء

أصحاب «الكازيات» يشكون بتقرير الهيئة المركزية للتفتيش



ذلك بالتركيز على حساب القسائم التي سلمها أصحاب المحطات إلى مديرية التجارة الداخلية بكميات البنزين الموزعة من المحطات ومقارنتها مع الكميات المستجرة.

أصحاب «الكازيات» يشكون لرئاسة الحكومة

استهجن أصحاب المحطات ما جاء في تقرير الهيئة التفتيشية من تحميلهم مسؤولية ختم القسائم متسائلاً ما علاقتهم بالنقص الحاصل في عددها وحفظها إذا كان ذلك مسؤولية جهات رسمية؟ عن سبب رفض الهيئة القسائم وبالتالي حملتهم مسؤولية التصرف بالكميات بشكل غير مشروع؟ وكيف اعتبارهم مهربين ومختلسين للمال العام بناء على خطأ ارتكبته اللجنة؟ لما دفع أصحاب المحطات على خلفية هذه الاتهامات بتسطير مذكرة رسمية وإرسالها عن

اعتبرت أن كميات البنزين المسلمة عن تلك الفترة التي لا يوجد فيها ختم للقسائم نقص وتصرف غير مشروع بالمادة من قبل أصحاب المحطات. كما أن الهيئة التفتيشية لم تقبل عدداً من الكتب الرسمية المضمنة تزويد الفصائل المسلحة الرديفة للجيش ومكاتب الأمم المتحدة للاجئين واعتبرتها تقصاً وتصرفاً غير مشروع بالمادة من أصحاب المحطات، إضافة إلى اعتبار الهيئة التفتيشية محطة محروقات تملكها الدولة وهي محطة اتحاد الفلاحين محطة خاصة انتهتها بالتهريب واختلاس المال العام وبينت أن كميات النقص تتجاوز ٨٥٠ ألف لتر.

مشيرين إلى أن الخطأ الأكبر الذي ارتكبته الهيئة التفتيشية بأنها لم تقف على آلية عمل اللجان المشرفة على توزيع البنزين والمشكلة بقرارات رسمية من محافظ السويداء وفرع الحزب وقيادة الشرطة ولم تذكر بتقريرها أن هذه اللجان هي المسؤولة عن استلام القسائم وحتمها ولا يقع ذلك على صاحب المحطة مؤكداً أن الهيئة لو بحثت بعمل تلك اللجان لكادت أعتت أصحاب المحطات من مسؤولية ختم القسائم التي اعتبرتها نقص وتصرف غير مشروع.

المال العام

لو وقتنا حول قضية اختلاس وسلب المال العام لوجدنا أن الهيئة التفتيشية التي جاءت على مرحلتين كلت الدولة من المال العام قوائم فواتير وإقامة وإطعام ومشروبات روحية لمدة تزيد على ٣٥ يوماً مبلغ مليون ٤٠٠ ألف بعد التخفيض والخصومات جرى تسديدها من الموازنة المستقلة للمحافظة، «وجميعها تم توثيقها بفواتير رسمية حصلت الوطن عن نسخة منها، فإن الحرص على المال العام في القضية؟

اللجنة الوزارية تجول

على المشروعات المتعثرة

حماة - محمد أحمد خبازي

اختتمت اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ المشروعات الخدمية والحيوية زيارتها لمحافظة حماة بجولة على المشروعات المتعثرة منذ عقود من منطقة الغاب، كالقري النموذجية. واطلعت اللجنة على مراحل العمل في مشاريع معلمي أجبان والبان وأغلاف في مبقرة جب رملة بكلفة ٨٥٠ مليون ليرة سورية، وشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة ومصبات الصرف الصحي الإقليمية ومشروع مياه الشرب، وحفر آبار جديدة التي تبلغ كلفتها مئات الملايين من الليرات السورية، وعلى مكتب شؤون ذوي الشهداء في مصيف الذي دعا وزير الموارد المائية نيبيل الحسن رئيس اللجنة إلى تعميم تجربته على بقية مدن المحافظة كونه متميزاً بكوادره وتجهيزاته. واستمع الحسن من محافظ حماة محمد الحزوري إلى عرض عن موضوع القرى النموذجية العالق منذ أكثر من ٣٠ عاماً والروى والتصورات الحالية لها في ضوء ما تم مناقشته مع المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان خلال زيارته لمحافظة حماة ولهذه القرى مؤكداً أهمية استثمار الأهالي لها بطرق قانونية تصون الأراضي الزراعية الخصبة وتؤمن سكاناً صحياً واجتماعياً ولتأقلاً لأبناء المنطقة. ووعد الوزير بتأمين اعتمادات مالية لمشروع استبدال جزء من شبكة الصرف الصحي في القرية النموذجية بشطحة عقب الانتهاء من دراستها الفنية، واطلعت اللجنة الوزارية على الموقع المقترح لإنشاء معمل أجبان والبان في ناحية شطحة، وعلى أعمال صرف صحي بطول ٦١٠ أمتار وكلفة ٢٠ مليون ليرة في طاحونة الحلاوة وعلى الموقعين المقترحين لإنشاء محطتي معالجة صرف صحي منفردتين في كل من بلدة عين الكروم وقرية نهر البراد البالغ كلفة الواحدة منهما ١٤٧ مليون ليرة سورية. وعينت اللجنة الوزارية الموقع المقترح لإنشاء معمل معكرونة العائد ملكيته لأهالي الدولة بمساحة ٢٠ دونماً في عين الكروم، وموقع مشروع محطة ضخ نهر البراد التي جرى إعادة تأهيلها بالكامل مؤخراً بكلفة وقدرها ٣٠٠ مليون ل.س.